المشاكل الرئيسية للزراعة في موريتانيا: الواقع والحلول

The main challenges of agriculture in Mauritania: reality and solutions

إعداد

د. عبد الله سيدي محمد أبنو

أستاذ الجغرافية المساعد، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة نواكشوط

abdoullah2@yahoo.fr

الملخص:

يمثل موضوع دراسة المشاكل الرئيسية للزراعة في موريتانيا من المواضيع الهامة نظراً لارتباطه بالتنمية المحلية المستدامة

وتعاني الزراعة في موريتانيا جملة من المشاكل منها ما هو طبيعي" كالجفاف وآثاره السلبية على القطاع الفلاحي "ومنها ما هو غير طبيعي كالتمويل والمشاكل الاجتماعية، التي كانت لها انعكاسات مختلفة على المنطقة كالهجرة وارتفاع البطالة وتدني الدخل وضعف المردودية ....وتأتي المشاكل الطبيعية في مقدمة معوقات زراعة الأرز بالإضافة إلى مشاكل النزاعات العقارية المرتبط بعقلية المجتمع، وقد حالت هذه المشاكل دون تطوير القطاع الزراعي ورفع إنتاجيته.

وانطلاقا من ذلك جاءت مشكلة البحث التي تنطلق من التساؤلات التالية:

1. ما هي أهم مؤهلات الزراعة في موريتانيا
2. ماهي أهم المشاكل المطروحة للقطاع الزراعي في موريتانيا
3. ماهي الآفاق المستقبلية للزراعة في موريتانيا والحلول المقترحة للمشاكل المطروحة ؟

وتنطلق الدراسة من فرضية عامة مفادها أن تحقيق تنمية محلية مستدامة رهين بحل المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي بصفة عامة وتدبير جيد لكل الموارد الاقتصادية.

ويهدف البحث إلى إبراز أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي الحديث في موريتانيا من خلال رصد أهم المؤهلات والمعيقات و طرح بعض الاقتراحات والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: المشاكل الرئيسية للزراعة – موريتانيا – الزراعة – التنمية المحلية

Abstract:

The subject of studying the main agricultural problems in Mauritania is of great importance due to its connection to sustainable local development. Agriculture in Mauritania suffers from several problems, some of which are natural, such as drought and its negative effects on the agricultural sector, and others are non-natural, such as financing and social issues. These problems have had various impacts on the region, such as migration, increased unemployment, lower incomes, and low productivity. Natural problems are among the main obstacles to rice cultivation, in addition to land conflict issues related to the mentality of society. These issues have hindered the development of the agricultural sector and the increase in its productivity.

From this, the research problem is based on the following questions:

- What are the main agricultural potentialities in Mauritania?
- What are the problems faced by the agricultural sector in Mauritania?
- What are the future perspectives for agriculture in Mauritania, and the solutions proposed to address the identified problems?

The study is based on the general hypothesis that achieving sustainable local development depends on solving the problems faced by the agricultural sector in general and on the proper management of economic resources.

The goal of the research is to highlight the main problems faced by modern agriculture in Mauritania, identifying the key potentialities and obstacles, and proposing suggestions and recommendations.

Keywords: Main agricultural problems – Mauritania – agriculture – local development.

المقدمة:

تعاني الزراعة في موريتانيا من عدة مشاكل، بعضها مرتبط بالعوامل الطبيعية مثل الجفاف وتداعياته السلبية على الإنتاج الزراعي، بينما البعض الآخر ناتج عن قضايا غير طبيعية مثل صعوبات التمويل، العوائق التقنية، والمشاكل الاجتماعية. هذه المعوقات كان لها أثر سلبي على المنطقة، حيث أدت إلى زيادة معدلات الهجرة، تفشي البطالة، تدني مستويات الدخل، وضعف الإنتاجية الزراعية. وتظل المشكلات الطبيعية، مثل الجفاف، من أبرز العوامل التي تحد من قدرة القطاع الزراعي على النمو، إلى جانب النزاعات العقارية التي ترتبط بالعقليات المجتمعية. مجتمعة، هذه التحديات تسببت في إعاقة تطور القطاع الزراعي، مما حال دون تحسين إنتاجيته وتحويله إلى محرك حقيقي للتنمية المحلية.

وقد شهد قطاع الزراعة في موريتانيا اهتمامًا متزايدًا من الحكومة، إيمانًا منها بأنه الطريق الأمثل لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، خاصة في ظل الموارد الطبيعية المتنوعة التي تتمتع بها البلاد والتي يمكن أن تتحول إلى قوة اقتصادية كبيرة إذا تم استثمارها بشكل مناسب.

ومنذ عقد سبعينيات القرن المنصرم، شعرت العديد من البلدان النامية بأن أنماط توزيع السكان فيها غير مرضية، وكان من أبرز التحديات التي واجهتها تسارع النمو في المناطق الحضرية. في البداية، تم التركيز على الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. وبناءً على ذلك، تزايد الاهتمام بمعالجة مشكلات الهجرة والاستقرار.

تبرز أهمية دراسة موضوع الزراعة في موريتانيا من خلال عدة اعتبارات، نذكر منها:

1. الظروف الطبيعية والتحديات السوسيومجالية: تحظى دراسة الزراعة في موريتانيا بأهمية خاصة بسبب الظروف الطبيعية الصعبة التي مرّت بها البلاد، خصوصًا في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي عندما تعرضت للجفاف. إضافة إلى ذلك، تتميز موريتانيا بخصائص سوسيومجالية فريدة، حيث يفتقر المجال الزراعي إلى المخططات التنموية الكفيلة بتوجيهه بشكل سليم، ويعاني من غياب خطط التهيئة العمرانية وانتشار العشوائية في التعمير.

2. الاختلالات بين الوسطين الحضري والريفي: لقد شهدت موريتانيا تغيرات كبيرة في فترة زمنية قصيرة، حيث تزايد عدد السكان المستقرين في المناطق الحضرية في مقابل تناقص أعداد البدو الرحل. هذا الاختلال بين الوسطين الحضري والريفي جعل دراسة الزراعة أكثر إلحاحًا بالنظر إلى الديناميات الحضرية وتأثيرها على التنمية المجالية. ومن هذا المنطلق، يسعى الباحثون إلى تقديم إسهام في تشخيص واقع الزراعة في موريتانيا، واستكشاف آفاقها المستقبلية، بالإضافة إلى اقتراح حلول تساهم في التخفيف من آثار التغيرات المناخية السلبية على البيئة والمجتمع، مع التركيز على ارتباط هذه التحديات بالقطاع الزراعي.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن موريتانيا تعتبر منطقة جغرافية ذات خصوصية كبيرة، حيث يعاني القطاع الزراعي، سواء التقليدي أو الحديث منه من العديد من المعوقات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية التي حالت دون تحقيق الأهداف المأمولة منه. ومع ذلك، يمثل قطاع الزراعة في المجال الموريتاني فرصة كبيرة لتحقيق اكتفاء غذاء ذاتي وتنمية محلية مستدامة، وذلك بفضل الموارد الاقتصادية والاجتماعية والموارد الطبيعية التي تزخر بها البلاد، والتي تتطلب بدورها تدبيرًا محكمًا وإعادة هيكلة فعّالة وحوكمة جيدة.

وتنطلق إشكالية البحث من مجموعة من التساؤلات العامة التي تهدف إلى تسليط الضوء على أبرز المشاكل الرئيسية التي تواجه الزراعة في موريتانيا، وأهمها:

1. ما هي أبرز مؤهلات الزراعة في موريتانيا؟
2. ما هي أبرز المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي في موريتانيا؟

وتهدف هذه التساؤلات فهم الواقع الزراعي في موريتانيا وتقديم حلول واقعية تساهم في تطوير هذا القطاع الحيوي.

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

1. تتمتع موريتانيا بمؤهلات طبيعية وبشرية واقتصادية كبيرة، يمكن أن تساهم بشكل فعال في تعزيز التنمية الزراعية في البلاد وتحقيق الاكتفاء الذاتي. هذه المؤهلات، إذا ما تم استغلالها بشكل صحيح، من شأنها أن تدفع القطاع الزراعي نحو آفاق جديدة من الإنتاجية والاستدامة.
2. تواجه الزراعة في موريتانيا مجموعة من الظروف والمشاكل الجوهرية، أبرزها ضعف البنية التحتية المتوفرة، والمستوى السوسيو-اقتصادي المتدني للسكان، إلى جانب تدني المستوى الثقافي والمعرفي.
3. تكمن المشكلة الأساسية للزراعة في موريتانيا في أن التدخلات الحكومية، لا تؤتي ثمارها في معالجة القضايا التي يعاني منها القطاع الزراعي.

المشاكل الرئيسة للزراعة في موريتانيا:

يعاني القطاع الزراعي في موريتانيا جملة من المشاكل أهمها:

المشاكل الطبيعية: تعاني الزراعة في موريتانيا من مجموعة من المشاكل الطبيعية التي تؤثر بشكل كبير على إنتاجيتها. من أبرز هذه المشاكل:

1. تغيرات المناخ: حيث تؤدي التغيرات المناخية إلى تعاقب موجات الجفاف، وانخفاض معدلات الأمطار، وتذبذبها من سنة لأخرى. هذا يضع ضغطًا كبيرًا على القطاع الزراعي، خاصة في المناطق التي تعتمد على الزراعة المطرية.
2. زحف الرمال: يعد زحف الرمال على المساحات الزراعية من أبرز التحديات الطبيعية التي يواجهها القطاع الزراعي في موريتانيا، حيث يؤدي ذلك إلى تقلص الأراضي الصالحة للزراعة، ويقلل من خصوبتها، مما يجعل من الصعب استدامة الإنتاج الزراعي.
3. انخفاض مستوى منسوب النهر: يشهد النهر الذي يعتمد عليه العديد من المشاريع الزراعية المروية في موريتانيا انخفاضًا في منسوبه، مما يقلل من توفر المياه اللازمة للري.
4. تسرب المياه المالحة: بسبب انخفاض مستوى منسوب النهر، تسربت المياه المالحة من المحيط إلى الأراضي الزراعية، مما يزيد من ملوحة التربة ويؤثر على خصوبتها، وبالتالي يؤثر سلبًا على الإنتاج الزراعي.

وتعتبر هذه المشاكل الطبيعية من أبرز المعوقات التي تحد من قدرة القطاع الزراعي على النمو والتوسع، مما يتطلب استراتيجيات مبتكرة وفعالة للتكيف معها والتخفيف من آثارها السلبية على الزراعة في موريتانيا. ([1])

5. تعاقب موجات الجفاف

إن موجة الجفاف التي بدأت ملامحها منذ عام 1969 كان لها تأثير بالغ على الأراضي الزراعية في موريتانيا. فقد أدت هذه الموجة إلى اختفاء أكثر من 80% من الغابات المحيطة بالنهر، كما تدهورت الأراضي الزراعية نتيجة لتعرية التربة الناجمة عن انتشار التصحر والعواصف الرملية. هذه العواصف الرملية جعلت الرمال تتحرك بمعدل 3 إلى 6 كيلومترات سنويًا، مما أسهم في تآكل الأراضي الزراعية بشكل ملحوظ.

ونتيجة لذلك، فقدت منطقة النهر السنغالي حوالي 55% من الأراضي الصالحة للزراعة، من إجمالي 80% من الأراضي الزراعية على المستوى الوطني. كما أثر الجفاف بشكل مباشر على انخفاض منسوب المياه في نهر السنغال والمجاري المائية القريبة منه، مما أسفر عن ندرة المياه اللازمة للري، وهو ما يشكل تحديًا كبيرًا للزراعة المروية التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه طوال فترة نموها. وتسبب ذلك في انخفاض إنتاجية الزراعة بشكل عام، وخاصة في زراعة الأرز التي كانت تعتمد بشكل أساسي على مياه النهر. وهكذا، نتج عن الجفاف في المنطقة تدهور حاد في الإنتاج الزراعي، مما أدى إلى تراجع كبير في الإنتاج المحلي وزيادة الاعتماد على الواردات الخارجية لتلبية احتياجات السوق المحلية من المواد الغذائية.

6. تراجع منطقة الفيضانات لصالح المناطق غير الفيضية: لوحظ محليًا تحول مناطق كانت في السابق تتمتع بفيضانات موسمية إلى مناطق رملية غير صالحة للزراعة. هذا التحول يعود إلى تقلص المياه الجوفية والتغيرات المناخية التي أثرت على نمط توزيع الفيضانات في المنطقة.

7. تراجع المساحة التي تشغلها مياه الفيضانات: نتيجة لارتفاع مستوى الأراضي الرملية بسبب توغل التربة الصحراوية، شهدت مناطق كانت في السابق تغمرها الفيضانات تراجعًا كبيرًا في المساحة التي تشغلها هذه المياه. هذا الأمر جعل الأراضي الزراعية التي كانت تعتمد على الفيضانات في ريها تصبح أقل خصوبة وغير صالحة للزراعة.
8. تقدم الكثبان الرملية والتلال نحو المناطق الزراعية: أدى تزايد زحف الرمال إلى تقدم الكثبان الرملية والتلال نحو المناطق الزراعية، مما يقلص الأراضي المتاحة للزراعة ويؤثر على قدرة الأرض على إنتاج المحاصيل.

9. مشكلة الرياح

تعاني المناطق الزراعية فبالأخص زراعة الأرز من تأثير الرياح الشمالية الشرقية، التي تُسبب في إجهاض وإتلاف بعض النباتات وعدم اكتمال نموها. يعود ذلك إلى سخونة هذه الرياح التي تضر بالنباتات، خاصة الأرز، وذلك بسبب غياب كاسرات الرياح أو مصدات الهواء التي يمكن أن تحمي المزارع من تأثيرها السلبي.

وإلى جانب الرياح الشمالية الشرقية، تهب على المنطقة أيضًا الرياح الغربية الباردة القادمة من المحيط الأطلسي خلال فصل الشتاء، وهو ما يُعرف بالفصل البارد. هذه الرياح تعيق بشكل خاص زراعة الأرز في الدورة الزراعية الشتوية، حيث تؤثر على نمو المحاصيل وتعرض التربة لعمليات التعرية المختلفة، كما تُساهم في تحريك وزحف الرمال إلى الأراضي الزراعية، مما يزيد من صعوبة الزراعة ويؤدي إلى تدهور التربة.

واستجابة لهذه التحديات، بدأ بعض الفلاحين في منطقة الضفة بتبني حلول مبتكرة، حيث قاموا بإنشاء كاسرات للرياح حول مزارعهم، كما هو الحال في مزارع مدينة روصو. هذه المبادرة تهدف إلى تقليل تأثير الرياح على المحاصيل الزراعية وحماية التربة من التعرية، مما يسهم في الحفاظ على الإنتاج الزراعي.

10. ملوحة التربة:

تعاني التربة في منطقة النهر السنغالي بولاية الترارزة من مشاكل كبيرة نتيجة لملوحتها العالية، خصوصًا في المناطق الغربية التي تشمل ترسبات آفطوط الساحلي. تساهم الرياح الغربية التي تحمل بخار المياه المالحة من المحيط الأطلسي على شكل ندى في زيادة ملوحة التربة، مما يفاقم المشكلة. علاوة على ذلك، يسهم تقدم مياه المحيط نحو الخزانات المائية في المنطقة في تسرب المياه المالحة إلى الأراضي الزراعية، مما يجعل التربة أكثر ملوحة.

نتيجة لهذه العوامل، أصبحت التربة في بعض المناطق غير صالحة للزراعة، خاصة للمحاصيل مثل الدخن والذرة. ومع ذلك، يمكن زراعة الأرز والخضروات في المنطقة بعد غسل التربة لإزالة الأملاح، إلا أن هذه العملية تتطلب تكاليف مالية مرتفعة، مما يزيد العبء الاقتصادي على الفلاحين. إضافة إلى مشكلة الملوحة، تعاني التربة أيضًا من نقص في المكونات العضوية والمعدنية الضرورية للنمو الزراعي رغم كونها تربة بكرًا حديثة الاستغلال، مما يؤثر على خصوبتها ويقلل قدرتها على دعم المحاصيل بشكل مستدام. هذه التحديات تستدعي إيجاد حلول متكاملة لتحسين جودة التربة وتعزيز قدرتها على استيعاب المحاصيل بشكل أكثر فعالية ومستدام. ([2])، ويزيد من هذه المسألة قلة استعمال المزارعين للمواد الكيمياوية المخصبة لها.

11. مشكلة المياه

منذ بداية جفاف السبعينيات، شهدت بلدان الساحل الإفريقي، بما في ذلك موريتانيا، تراجعًا كبيرًا في كميات الأمطار. ولا تزال مشكلة نقص المياه تشكل تحديًا رئيسيًا أمام الإنتاج الزراعي في موريتانيا. نظرًا لاعتماد زراعة الأرز بشكل أساسي على الري، تم التركيز على زراعته في المناطق القريبة من ضفاف النهر، خاصة في المنطقة الفيضية (شمامة) والمناطق المجاورة للمجاري الفرعية للنهر. ومع ذلك، فإن عدم انتظام الفيضان، فضلاً عن انخفاض منسوب المياه الذي يصل إلى أدنى مستوياته خلال موسم الجفاف، يعوق القدرة على إجراء دورتين زراعيتين سنويًا، وفي بعض الأحيان يصعب إجراء حتى دورة زراعية واحدة.

الآفات الزراعية:

تعاني الزراعة في موريتانيا وزراعة الأرز بصفة خاصة عبر مختلف مراحل نموها من الآفات المختلفة التي في مقدمتها الأمراض العضوية كالحشائش الضارة والطيور والجراد والفئران بالإضافة إلى الخسائر الفادحة التي تحدثها الحيوانات المحلية:

12-1- الأشجار، والحشائش والأمراض:

تنافس الأشجار والحشائش الضارة المزارعين في استهلاك المياه والمواد العضوية، مما يؤدي إلى تقليل الإنتاج الزراعي وجودته، كما تعيق جريان المياه في المجاري المائية.

ومن أخطر الحشائش التي تنتشر بشكل كبير نبتة "تيفا" ((TYPHA، والمعروفة محليًا باسم "يورو"، التي تنتشر على طول المجاري المائية المحاذية للنهر وفروعه، بالإضافة إلى قنوات الري. ويُعتقد أن هذه النبتة هي من مخلفات السدود، حيث لم تظهر في المنطقة إلا بعد عام 1989، أي بعد الانتهاء من بناء سدي مناتالي وجاما. تكمن خطورة هذه النبتة في أنها:[3]

ـ تنتشر بالقرب من المساحات الزراعية بشكل كثيف وفي كل المناطق حتى في الترب المالحة وخاصة على المجاري المائية، ويشكل نزعها مشكلة ذلك أنها ترسل جذورها بشكل عرضي في التربة على مسافات طويلة.

ـ تقوم بإعاقة نمو أي نبات بجوارها وذلك بتنافسها في عضوية التربة والماء والهواء وترسل مواد سامة عليه تعمل على موته.

- تقوم بسد قنوات الري للمزارع، وذلك أنها تنبت عليها على شكل صفوف متشابكة فتمنع مرور المياه إلى بقية المزرعة، وتسعى لجعل التربة غير صالحة للزراعة، بامتصاص مكوناتها المعدنية.

أما الأمراض فتختلف باختلاف المحاصيل الزراعية، وذلك بحسب الأجزاء المصابة وهي كما يلي:[4]

ـ أمراض التضخم الجذعي: تصل الجذع وبالتالي فكل ما هو مسبب لدى العروق يؤثر على الأوراق وعند الإصابة يجب على المزارع أن يجري التدقيق في الجذع والجذور هل يوجد بها تعفن أم لا.

- أمراض SISTEMIQUE: هي أمراض تؤديها فيروسات وبكتيريا تنتقل من طرف النباتات إلى الطرف الآخر وفي عروقه ومن أعراضها الاصفرار في الأوراق وتقلص تكونها.

- أمراض تضخم الأوراق: تشيع هذه الأمراض في الكثير من النباتات وأعراضها ظهور بقع مستديرة الشكل على الأوراق.

12-2- الديدان والفئران والسناجب والحشرات والطيور والجراد:

تلحق هذه الحيوانات أضرارا كبيرة بالنباتات، وتختلف من حيث ضررها وفترة تأثيرها وكذلك مناطق تأثيرها:[5]

- الحشرات والطيور: تعاني الزراعة في موريتانيا من تأثير الحشرات والطيور الذي يخلق خسارة كبيرة في الإنتاج بالمنطقة تتراوح ما بين 15إلى 25 %من الإنتاج السنوي للحبوب[6].

ومن أهم الحشرات:

أ- الجراد الذي يصادف فترة نضج المزارع في شهر أكتوبر بالذات، وتتركز طبيعة الضرر الذي يلحقه الجراد بالنبات في الآتي.[7]

* التدمير الكامل للنبات في مراحله الأولى.

* تكسير السيقان وأجزاء النباتات المختلفة ميكانيكيا بسبب تجمع الجراد في مجموعات فوق النبات للراحة.

* إتلاف أجزاء النبات بالفم القارض عند التغذية وسقوط الأوراق وأجزاء النبات الأخرى نتيجة لذلك.

* إتلاف الحبوب وتوسيخها (تلويثها بالمخلفات مما يقلل القيمة الاقتصادية لها)

وهناك نوعين من الجراد: الجراد الزاحف ـ الطائر.

الديدان: تؤثر الديدان على الأرز بعد عملية الإنبات وحين تشكل الأوراق وتأثيرها على المزرعة في منطقة اديبيري والوالو على حد السواء، حيث تقوم الدودة بخلق ثقوب في وسط الورقة أو في الساق وتقوم بمضغها مما يؤدي إلى ضعف النباتات، ولم يكن للمزارع في القضاء على الديدان إلا نزعها باليد نظرا لمحدودية التقنية والآلات لمكافحتها والتي غالبا ما تتولاه الشركة الوطنية للتنمية الريفية.

الفئران والسناجب: تكثر الفئران في منطقة الوالو مع وجود أنواع منها في اديبري وهي من بين أخطر الحيوانات المؤثرة على النباتات إذ كثيرا ما يكون عملها بالليل، وهي تؤثر على الحقل قبل الإنبات وبعده.

ب- الطيور: التي تعتبر من أكبر أعداء المزارعين في المنطقة خاصة منها آكلة الحبوب Le Mange – Mil التي توجد في المنطقة بأعداد كبيرة و يأتي دورها بعد الإثمار، فتلحق بالمزارع خسارة كبيرة نظرا لاستهلاكها يوميا 4 غ وتخرب في الوقت نفسه 7 غ[8]، ذلك أنها تهاجم المزرعة بالليل وبأسراب أو مجموعات كبيرة، لا يجد المزارع في كفاحها سوى بعض الوسائل التقليدية.

ب- المشاكل غير الطبيعية:

إن المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي وزراعة الأرز بصفة خاصة كثيرة ومتداخلة، فبالإضافة إلى المعوقات الطبيعية هناك جملة من المعوقات التي تعيق تقدم وتطور هذا القطاع تتمثل في: معوقات تمويلية، اقتصادية، واجتماعية، وتسويقية.

أولا: التمويلية:

تعد مشكلة التمويل من القضايا الأساسية في قطاع الزراعة، مما يجعل مسؤولية تمويل هذا القطاع تقع بشكل رئيسي على عاتق الدولة وقطاعها العام. إلا أن الدولة الموريتانية قد أهملت هذا القطاع، سواء من خلال النسبة المنخفضة للاستثمارات المخصصة له في خططها التنموية، أو من خلال قلة المؤسسات التمويلية التي أنشأتها. كما أن هناك غيابًا لبنوك متخصصة في إقراض المزارعين، رغم المحاولات المتكررة التي قامت بها الحكومة منذ الاستقلال عام 1960. من أبرز هذه المحاولات إنشاء البنك الوطني للتنمية والتجارة لتمويل المشاريع الاقتصادية، لكن التمويل الذي وصل إلى القطاع الزراعي كان ضئيلاً جدًا.

في عام 1975، أنشأت الدولة الشركة الوطنية للتنمية الريفية ((SONADERالتي كانت تقدم بعض القروض للمزارعين الذين يتلقون تأطيرًا خاصًا منها، مثل القروض العينية لشراء لوازم ومعدات العمليات الزراعية، ولكن دورها كان يقتصر أساسًا على التأطير والتكوين. وفي ظل نقص التمويل هذا، سعت الدولة لتقليص هذه الفجوة عبر إنشاء الصندوق الوطني للقرض الزراعي في عام 1985.[9] لتمويل المشروعات المتعلقة بالزراعة، لكن الصندوق لم يستطع القيام بدوره في إقراض التعاونيات نظرا لمجموعة من المشاكل أهمها:

-عدم وجود ضمانات للقرض خاصة في حالة الكوارث والطوارئ[10].

ثانيا : المعوقات الاقتصادية والتنظيمية

لا زالت زراعة الأرز بصفة خاصة والقطاع الزراعي بصفة عامة في موريتانيا تعاني من عدة معوقات يرجع معظمها إلى بعض الإجراءات في السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الدولة في القطاع الفلاحي وبعضها يرجع إلى النقص الشديد في التنظيم.

فبالنسبة للإجراءات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية فتشمل تلك الإجراءات المتعلقة بتسعير المنتجات الزراعية والضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على المدخلات الزراعية[11]، وفيما يتعلق بالسياسة السعرية انتهجت موريتانيا سياسة سعرية وضعت أساسا لصالح سكان الحضر فوفرت لهم أغذية رخيصة ومواد أولية منخفضة الأسعار[12].

ولذلك لم يحصل الفلاحون على أسعار مجزية، فأثر ذلك في دخولهم وفي حوافز الإنتاج لديهم وفي استخدامهم التقنية الحديثة في العملية الإنتاجية، وقد ترتبت عن اتباع تلك السياسة أن انخفضت عوائد الاستثمار في القطاع الزراعي بصفة عامة وقطاع الحبوب بصفة خاصة، وأصبحت الزراعة قطاعا طاردا للاستثمار والقوة العاملة، وتوقف الفلاحون عن التوسع في الإنتاج وفتح الباب أمام رجال الأعمال (التجار) إلى التركيز على استيراد الأرز الأجنبي لتعويض النقص الناتج عن تلك السياسة، كما أن السياسة الضريبية هي الأخرى لم تكن موجهة لتشجيع الاستثمار الزراعي، حيث قامت الدولة بوضع ضرائب مرتفعة على القطاع الزراعي كفرض الرسوم الجمركية على بعض المواد الزراعية كالبذور والأسمدة والمبيدات الحشرية (باستثناء التعاونيات الفلاحية) والأعلاف الحيوانية المستوردة، مع العلم أنه لا توجد في موريتانيا مصانع لهذه المواد.

وفيما يتعلق بالمشاكل التنظيمية فإنها تتمثل في النقص الشديد في التنظيم؛ فبالرغم من محاولة الدولة الموريتانية الرفع من مشاركة القطاع الفلاحي وزراعة الأرز خصوصا في النشاط الاقتصادي عن طريق جملة من الإجراءات التنظيمية كان أهمها:

إنشاء التعاونيات الزراعية (تعاونيات الأرز) والرعوية، إلا أن غياب التنسيق فيما بين الجهات المسؤولة عن هذه التعاونيات قد حال دون فعاليتها وظهور نتائج إيجابية.

كما أن هناك نوعا آخر من عدم التنظيم بين القطاع الزراعي والحيواني في المنطقة الناتج عن عدم وجود قانون ينظم العلاقة بينهما، حيث أن هناك بعض من المنمين يقومون برعي حيواناتهم في مناطق مخصصة أصلا للزراعة، والعكس، مما يتسبب في خلق مشاكل بين الطرفين.

ومن المشاكل التنظيمية أيضا عدم وجود إجراءات واضحة لتحديد المشاريع الزراعية وتقييمها بسبب افتقار الإدارة المكلفة بالمتابعة والتقييم إلى الوسائل الضرورية لتأمين متابعة كم هائل من المشاريع الزراعية، حيث أنه في بعض الأحيان يتم تضييع الأموال في استصلاح أراضي فقيرة بالرغم من وجود أراضي خصبة.

يعد عدم تهيئة الوسط الاجتماعي في منطقة النهر إحدى المشاكل البارزة التي تعاني منها زراعة الأرز، فأغلبية المزارعين مارسوا هذا النشاط الزراعي دون أن تكون لديهم مسبقا معرفة أو خبرة بهذا النشاط، مما انعكس سلبا على الإنتاج الزراعي، ورغم البرامج التكوينية والإرشاد الزراعي المنتهج من بعض مؤسسات التكوين والإرشاد الزراعي (صونادير) لإعداد وتكوين وتنظيم المزارعين، فإن تأثيرها ما زال محدودا[13]، وما زالت البرامج التكوينية والإرشادية تحتاج إلى الكثير من الوقت لإعداد وتأهيل المزارعين وتوعيتهم على ضرورة الحفاظ على المكتسبات الزراعية.

ثالثا: المعوقات التسويقية

تواجه الزراعة بموريتانيا جملة من المشاكل والصعوبات المتعلقة بالتسويق يمكن حصرها في:

- رداءة الطرق المعبدة وانعزال المناطق الزراعية ووعورة المسالك الأخرى، خصوصا في فترة الأمطار مما يتسبب في تأخر الدورة الزراعية (البذر) نتيجة صعوبة وصول الجرارات وآلات تهيئة الأرض، وكذلك الحاصدات، هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة النقل الشيء الذي يرفع من أسعار هذه المنتوجات الزراعية ويضعف بذلك قدرتها التنافسية.

- الاضطراب المستمر الذي تعاني منه الأسواق الموريتانية في ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستورد مما ينعكس سلبا على أسعار المنتجات الزراعية المحلية.
- منافسة الأرز الأجنبي.
- عزوف المستهلكين عن شراء واستهلاك الانتاج الموريتاني نتيجة لخصائص تتعلق بالجودة والأسعار.
- انعدام المبادرات التشجيعية في هذا المجال ـ مما تسبب في غياب تجمعات المنتجين بسبب قلة مداخلهم المتوقعة حد من إمكانيات الإنتاج المحلي الذي لا يحظى بحماية كافية ـ باستثناء مبادرة قامت بها مفوضية الأمن الغذائي ما بين 1986 ـ 1989 التي التزمت بموجبها شراء الإنتاج الوطني من الأرز إضافة إلى بعض المحاصيل الأخرى، غير أن مفوضية الأمن الغذائي سرعان ما تخلت عن هذا الالتزام في بداية تسعينيات القرن العشرين باستثناء شراء إنتاج المزارع الصغيرة الخاضعة لإشراف الحكومة في إطار ما يعرف بليبرالية التسويق، فاتحة بذلك المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في عمليات التسويق[14]، وقد ترتب عن تلك الخطوة تراجع الإنتاج وتقلص المساحات المزروعة من طرف القطاع الخاص.

رابعاً: المعوقات العقارية

رغم تدخل الدولة وإعطائها رخص استغلال بعض الأراضي غير المستغلة أصلا، لا يزال نظام حيازة الأرض في موريتانيا يشكل عائقا أمام الزراعة بصفة عامة والزراعة التسويقية بصفة خاصة وخصوصا المشاكل العقارية المرتبطة بتوزيع الأراضي التي لم يسر عليها قانون الإصلاح العقاري سنة 1983 على المزارعين الجدد ورجال الأعمال.

فملكية الأراضي الزراعية في منطقة النهر السنغالي تسيطر عليها الملكية الخاصة زيادة إلى صغر حجم الحيازات الفلاحية وتبعثرها مما أدى إلى سيادة الزراعة المعاشية في المنطقة التي تستهدف إشباع الاستهلاك العائلي أكثر مما تستهدف الإنتاج التسويقي لتحقيق أقصى ربح، وأثر هذا التوزيع على إمكانية إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة لتطوير الزراعة المروية.

خامساً: معوقات أخرى

بالإضافة إلى المعوقات السابقة الذكر التي يعاني منها القطاع الزراعي بصفة عامة، هناك مجموعة من المعوقات الفنية والعلمية المتمثلة في النقص الشديد في الآلات الزراعية وقدمها وقطع غيارها (الجرارات، الحاصدات، ماكينات الري)، ونقص المبيدات الحشرية والأسمدة بنوعيها العضوي والكيماوي، وكذلك محدودية البحث العلمي والتكنولوجي المتمثل في نقص الأنواع المحسنة من البذور.

✓ <u>البحث العلمي والتقني:</u>

تعتبر طاقة البحث العلمي والتكنولوجي في موريتانيا متواضعة جدا في مجال تحسين البذور واكتشاف الطرق الواقية من الأمراض ونقل التكنولوجيا المناسبة للانتفاع بالسلالات العالمية الجيدة والبذور المحسنة المرتفعة الإنتاجية، كما أن شبكة توزيع البذور المحسنة مع قلة ما يجهز منها، يعتريها القصور إذ كثيرا ما تصل إلى المزارعين في مواعد غير مناسبة وبتكلفة مرتفعة وبدون إرشاد على كيفية استخدامها[15].

وبالإضافة إلى النقص في البحوث العلمية والتكنولوجية هناك نقص كبير في الفنيين والورشات الخاصة بإصلاح المعدات الزراعية، فهذه الورشات معدومة في مناطق الإنتاج الزراعي على طول امتداد نهر السنغال، حيث توجد الزراعة المروية مما يجعل إمكانية إصلاح المعدات المتعطلة غير ممكن دون البحث عن متخصص في مجال إصلاح تلك المعدات التي قد تستدعي من المزارع حمل الآلة ونقلها إلى ورشات خاصة لإصلاحها والتي غالبا ما تكون بعيدة عن مناطق الإنتاج (روصو- نواكشوط) وما يترتب على ذلك من نتائج لا تحتمل، خاصة إذا كانت الآلة المتعطلة إحدى المضخات التي تزود الحيازة الفلاحية بالمياه، مما ينجم عنه خسارة في مجال الإنتاج[16].

كما تعاني الزراعة المروية من نقص كبير في التسميد ، فالأرز يوصف بأنه محصول مجهد للتربة شيئا ما[17] ويتطلب كمية من السماد تتراوح بين 200 إلى 300 كلغ/هـ، هذا بالإضافة إلى أن عمليات التسميد في زراعة الأرز تتم عبر ثلاثة مراحل:[18]

الأولى تكون قبل البذر، والثانية بعد 15 يوما من عملية البذر الأولى، أما الثالثة فتبدأ بعد ثلاثة أسابيع من العملية الثانية.

- تدني الإرشاد الزراعي:

يعتبر الإرشاد الزراعي عاملا فعالا في تنمية القطاع الزراعي، فبواسطته يمكن نقل المعارف والخبرات ونتائج الأبحاث العلمية إلى المزارعين لكي يتمكنوا من تحسين طرقهم الإنتاجية والرفع من خبرتهم المهنية، فالإرشاد الزراعي إذن عملية تعليمية بدون مدرسة، تعمل على نقل التجارب والعلوم الزراعية إلى المزارع بصفة تتناسب ومستواه الثقافي والاجتماعي مما يعود عليه بالنفع، حيث يعمل الإرشاد على تغيير سلوك الفلاحين نحو الأفضل ليساعدهم على العمل المثمر والإنتاج الأوفر، ومع ذلك فإن الإرشاد الفلاحي بالمنطقة يعاني من نقص الإمكانات المادية والبشرية المخصصة للإرشاد الفلاحي ومحدوديتها، حيث يعاني المرشدون الزراعيون في المنطقة من قلة وسائل النقل (جلهم يستخدم الدراجات بالرغم من طول المسافة التي تفصل بين سكن المرشد والمزارع المؤطرة)، وعدد المرشدين وصعوبة تعاملهم مع الفلاحين نظرا لفوارق اللغة (أغلب القرى في منطقة النهر هي قرى زنجية تتكلم بلهجاتها المحلية - بالووفية أو السوننكية أو البولارية-)، إضافة إلى غياب الدورات التكوينية والمعاهد والمدارس المتخصصة في التكوين والإرشاد في موريتانيا عموما (باستثناء مدرسة كيهيدي للزراعة – تكوين متوسط).

وبناء على ما سبق تعتبر هذه المشاكل من أهم المشاكل التي تعاني منها زراعة الأرز موريتانيا وتحول دون نمو ومضاعفة إنتاجها بالشكل المطلوب، حتى يصل إلى الأهداف المرسومة له من طرف المزارعين، لكن ما هي أهم الحلول المقترحة لمواجهة هذه المشاكل؟

الحلول المقترحة لمواجهة المشاكل التي تعاني منها زراعة الأرز في موريتانيا وآفاق التنمية المستدامة:

يواجه قطاع الزراعة في موريتانيا عموما جملة من المشاكل، حاولت السياسة الزراعية المطبقة في موريتانيا إيجاد الحلول المناسبة لها بغية تطويرها والرفع من مساهمتها في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال الإجراءات والسياسات التي تدخلت بها الدولة في هذا القطاع.

وعلى الرغم من النتائج النسبية المحققة في السياسات المروية إلا أنها لم تستطع القضاء بشكل كلي على هذه المشاكل التي تعاني منها، ولا شك أن آفاق التنمية المستدامة مرتبط إلى حد بعيد بمحاولة إيجاد حلول لمواجهة مختلف هذه المشاكل (الطبيعية، المالية، التسويقية...)

1 - الحلول المقترحة لمواجهة المعوقات الطبيعية:

إن الطبيعة الصحراوية للأراضي الموريتانية المتسمة بتعاقب موجات الجفاف وعدم انتظام الأمطار وندرتها في المنطقة يفرض ضرورة المحافظة على ما هو متاح من الأراضي الزراعية والمراعي الطبيعية، والمياه السطحية من ناحية أولى، واستغلالها استغلالا عقلانيا من ناحية ثانية، كما أنه على الرغم من صعوبة التحكم في الظواهر الطبيعية وآثارها إلا أنه يمكن الحد من هذه الآثار السلبية على مستوى الأراضي الزراعية في موريتانيا من خلال:

- إدخال البعد البيئي في كل السياسات الزراعية في المنطقة والمحافظة على خصائص التربة.
- تطوير أساليب الري ورفع كفاءته وترشيد استخدامات الموارد المائية.
- التقيد بالدورات الزراعية ونظام تعاقب المحاصيل حفاظا على خصوبة التربة.
- إصدار بعض القوانين والتشريعات التي تحد من الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية، خاصة القريبة والمحاذية للنهر للمحافظة عليها.
- إيجاد حلول مناسبة للحد من الحرائق، وذلك بإنشاء الخطوط الواقية من الحرائق وإصدار قوانين في هذا الشأن.
- من أجل المحافظة على المتبقي من الأراضي الزراعية والمراعي الطبيعية يجب توقيف الكثبان الرملية المتحركة، حتى لا تغطي الأراضي الزراعية والرعوية، وذلك بواسطة تشجير المناطق الجافة وزراعة بعض الحشائش الرعوية الملائمة للطبيعة الصحراوية بغرض إحياء الغابات من جديد.
- دراسة إمكانية تطبيق نظام الدورات الزراعية، وبالشكل الذي يتناسب مع الظروف السائدة وإدخال نظام المحميات الرعوية التعاونية.
- منع قطع وإزالة الأشجار ومحاولة إيجاد مصدر للطاقة بديلا عن الفحم الخشبي كتشجيع استعمال الغاز الطبيعي في الأرياف.
- تطبيق قوانين حماية البيئة بكل صرامة، ومتابعة نشاط أصحاب حماية الطبيعة من أجل المحافظة على الأشجار التي تعتمد عليها الحيوانات أو التي تمنع زحف الرمال على الأراضي الزراعية.
- توعية وتشجيع المزارع والمنمي للمساهمة في الحفاظ على المراعي الطبيعية والبيئة بصفة عامة عن طريق الحد من الرعي المكثف وتحميل المراعي ما هو فوق طاقتها.
- حفر آبار إرتوازية في المناطق الرعوية النائية، ليتمكن المربين من الاستفادة من أكبر مساحة ممكنة للتخفيف على المراعي القريبة من مناطق الزراعة المروية.

إن نجاح كل هذه الإجراءات التي من شأنها أن تحافظ على الأراضي الزراعية والبيئية بصفة عامة مرهون بمحو الأمية عن الفلاحين وتوعيتهم بمدى خطورة ما يقومون به من أعمال مضرة بالوسط

الطبيعي الذي يعتمدون عليه في حياتهم حتى يتسنى لهم معرفة مدى أهمية المحافظة على الوسط الذي يعيشون فيه.

2 ـ الحلول المقترحة لمعالجة نقص البحث العلمي:

من خلال ما سبق يتبين أن الإنتاج الزراعي في موريتانيا مازال يمارس حالا بأسلوب إنتاج تقليدي سواء من ناحية ارتباطه بالظروف الطبيعية، أومن ناحية الاستخدام المحدود للبذور المحسنة والمكننة الزراعية (بدائية وسائل الإنتاج)، مما يعني انخفاض وتدني الإنتاجية ويرجع الجزء الأكبر من هذا التخلف في الإنتاجية إلى ضآلة النسبة المخصصة للبحث العلمي في المجال الزراعي من جملة الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي من طرف الدولة (أقل من 5% من مجمل الاستثمارات)، وكذلك ضعف الإمكانات المادية والبشرية للفلاحين وعدم تشجيع المستثمرين في هذا القطاع.

ومن أجل الرفع من ضعف المردودية الفلاحية لهذا القطاع بصفة عامة يجب:

التركيز على تطوير هيئات ومراكز البحث العلمي الزراعي من أجل استخدام التقنيات الحديثة في مجال البذور المحسنة والمخصبات وتطوير أسلوب الري، كما أنه لزيادة إنتاجية الأراضي الزراعية ينبغي التحسين من نوعية التربة وإمداد هذه المراكز العلمية بالإمكانات المادية والبشرية اللازمة والكافية.

3- الحلول المقترحة لمواجهة النقص في الاستثمار:

إن الاستثمارات التي خصصتها الدولة للزراعة المروية غير كافية لوحدها لتطويرها والرفع من مساهمتها في الاقتصاد الوطني، بل لا بد من العمل على:

- ✓ جذب الاستثمار الخاص والأجنبي من أجل الحد من النقص الذي يعاني منه هذا القطاع خاصة أنه توجد فرص متعددة للاستثمار في الزراعة المروية في ضفة النهر لتوافر مقومات نجاح زراعة مختلفة المحاصيل والفترات، ولتشجيع القطاع الخاص لهذه العملية لا بد من بعض التشريعات التي تمنح كافة التسهيلات والمساعدات للمستثمرين.
- ✓ اتباع سياسة نقدية للإقراض تعطي الأولوية للمستثمر في هذا القطاع.
- ✓ اتباع سياسة تسعيرية ومالية لتشجيعه عن طريق حماية المنتجات المحلية من مزاحمة المنتجات المماثلة المستوردة على الأقل في المراحل الأولى من إنتاجها.
- ✓ إقامة بنية تحتية في المناطق الزراعية لتشجيع إمكانية دخول وسائل الإنتاج إليها.

4-الحلول المقترحة لمواجهة نقص القروض الزراعية:

إن جميع المؤسسات المالية الموريتانية التي تولت منح القروض الزراعية، لم تقدم حتى الآن الدعم الكافي الذي أنشئت من أجله، وهو توفير التمويل اللازم للقطاع الزراعي بصفة عامة والزراعة المروية بصفة خاصة والنهوض بها، ويرجع ذلك بالأساس إلى ضآلة القروض التي تمنحها من جهة ونسبة ارتفاع الفائدة عليها، خاصة بعد تصفية اتحاد بنوك التنمية سنة 1992 وتوقفه الذي فقد معه القطاع الزراعي مصدرا مهما للتمويل خاصة فيما يتعلق بالقروض طويلة الأجل، وبالتالي فإن آفاق نجاح العملية الزراعية، مرتبط بتحسين أداء المؤسسات التمويلية للقطاع الزراعي.

5- الحلول المقترحة لمواجهة المعوقات التسويقية:

من أجل الوصول إلى حلول المشاكل التي تواجه الزراعة في موريتانيا بصفة في مجال تسويق المنتجات الزراعية ونظرا إلى أن العملية التسويقية في موريتانيا ما زالت تتم بواسطة وسائل تقليدية نتيجة ضعف الشبكة الطرقية- أو انعدامها تماما في بعض المناطق الزراعية- وضيق المسالك، لهذا فإنه من أجل الرفع من عمليات تسويق الإنتاج يجب:

- إقامة بنية تحتية طرقية لكي يتمكن المزارعون من نقل منتجاتهم من مواقع الإنتاج إلى الأسواق.
  - ✓ فك العزلة عن المناطق التي تتعرض لها في الفترات المطرة.
  - ✓ توفير مراكز لتخزين المنتوجات الزراعية.
  - ✓ الحد من منافسة المنتجات الأجنبية للأسواق المحلية، الذي أدى إلى عزوف المنتجين عن تسويق إنتاجهم نتيجة لمعايير النوعية والجودة.
  - ✓ وضع تسعيرة موحدة لأسعار المنتجات الزراعية، مما يشجع الفلاحين على تسويق إنتاجهم إلى الأسواق الجهوية التي أدت ليبرالية السوق والأسعار إلى تحكم رجال الأعمال والتجار في أثمان المنتجات الزراعية بدون مراعاة تكاليف الإنتاج والنقل والتسويق.

6 - الحلول المقترحة لمواجهة معوقات أخرى:

بالإضافة إلى المقترحات السابقة الذكر، هناك مجموعة من المعوقات التي تعيق تقدم الزراعة في موريتانيا، يجب وضع حلول لها:

أ- مشكلة المياه:

ترتبط عملية تطوير الزراعة المروية بالمحافظة واستثمار جميع أنواع المياه سواء السطحية منها أو الجوفية، وهذا ما يحتم على الدولة والجماعات المحلية ضرورة توسيع نطاق السدود، وذلك بوضع خطط واستراتيجيات لتنفيذ المزيد من هذه السدود من أجل الاستفادة القصوى من مياه الأمطار من جهة وتغذية البحيرات الجوفية من جهة ثانية.

و بما أن استغلال مياه نهر السنغال في الوقت الراهن يعتبر استغلالا جزئيا جدا مقارنة بالكميات المتوفرة، "لا يوجد اتفاق دولي يحدد كميات المياه التي يجب أن تستغلها كل دولة من الدول المطلة عليه"، فإن ذلك يبشر بآفاق مشرقة تسمح بالتوسع في الزراعة المروية في موريتانيا، لكن ضعف الجماعات المحلية وعدم قدرتها على شراء مضخات الري التي تسمح باستخدام هذه المياه في مجال الري، كان عائقا أمام توسيع الزراعة نظرا لعدم إمكانية اعتماد زراعة الأرز على مياه الأمطار نتيجة لما تحتاجه من المياه، هذه المشكلة تحتم على الدولة التدخل من أجل حلها من جهة والرفع من أداء الزراعة المروية من جهة ثانية.

ب - في مجال الإرشاد:

على الرغم من برامج التكوين والإرشاد الزراعي المتبعة في موريتانيا من قبل بعض مؤسسات التأطير والإرشاد الزراعي، إلا أن تأثيرها ما زال محدودا وما زالت البرامج التكوينية والإرشادية تحتاج إلى الكثير من الوقت لإعداد وتهيئة المزارعين وتوعيتهم على ضرورة المحافظة على الوسط البيئي خصوصا التربة، وفي هذا الإطار يجب:

- التوسع في برامج التكوين ومحو الأمية بقدر الإمكان في القطاع الزراعي حتى تتكامل البرامج ذات الأهداف الإنتاجية والتنموية في الوسط الريفي.
- الرفع من عدد المرشدين الزراعيين وتقريبهم من الفلاحين من أجل اكتساب الخبرات في مجالات الزراعة المروية.

وبالإضافة إلى مشكلة المياه والإرشاد الزراعي يطرح العقار مشكلة في المناطق الزراعية مما يوجب على الدولة التدخل وتطبيق قانون الإصلاح الزراعي من أجل استغلال الأراضي الزراعية غير المستغلة.

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع المشاكل التي تعاني منها الزراعة في موريتانيا والذي تعرضنا فيه لأهم المشاكل التي تعاني منها الزراعة بصفة عامة، وقد ظهر من خلال تلك الدراسة أن هذا القطاع مازال يعاني جملة من المشاكل سواء تعلق الأمر بالطبيعية منها (الجفاف، زحف الرمال على الأراضي الزراعية، التوسع العمراني....) أو الاقتصادية (التمويل ، انخفاض الإنتاج، ارتفاع نسبة الفائدة على القروض ومحدوديتها،...) أو الاجتماعية (عدم تهيئة الوسط الاجتماعي، ضعف الإرشاد الفلاحي ..)، رغم التدخلات المختلفة للدولة التي مازالت دون المستوى المطلوب لتطلعات الفلاحين، الذين يرون أن التنمية المحلية الشاملة لا تنبثق من الأعلى وإنما الطريق الأمثل لها هو التوصل إلا حلول لهذه المشاكل التي لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال إعطاء الأولوية للحلول المقترحة لها من طرف الفلاحين أنفسهم نظرا لمعرفتهم الحقيقية لاحتياجاتهم الداخلية مع الأخذ بعين الاعتبار تلك المقترحات التي ستعالج المشاكل المطروحة للفلاحين.

الهوامش والمراجع

[1] - MDRE, Problématique Rizicole en Mauritanie, Avril 1993, P : 18.

[2] - l'étude de la faisabilité du projet de développement du système d'irrigation agricole dans le haut fleuve Sénégal (rapport intérimaire) Tome2, Décembre 96. (JICA) agence japonaise de coopération internationale, Annexe D : Environnement, p : 33

[3] - Ministère du Développement Rural Et D'environnement et (Marc Lacharme) :"Fascicule 7" Le désherbage des rizières Juin 2001, p : 3

[4] - مقابلة مع المهندس سي بوكار، مهندس زراعي في المندوبية الجهوية للتنمية الريفية بروصو، 2018

[5] - Ministère du développement rural Et D'environnement, Problématique rizicole en Mauritanie Avril 1993, p ; 69

[6]- Ministère du développement rural Et D'environnement, 6éme Atelier de formation, Vulgarisation Relève des conclusions et recommandations du 23 juin 1994.ROSSO, Trarza.

[7] - مقابلة مع المهندس سي بوكار، مهندس زراعي في المندوبية الجهوية للتنمية الريفية بروصو، 2018

[8] - مقابلة مع المهندس سي بوكار، مهندس زراعي في المندوبية الجهوية للتنمية الريفية بروصو، 2018

9 ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية: مشروع إنتاج الألبان بروصو (اترارزة)، في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الخرطوم 1985 ص:57

10 - commissariat aux droits de l'homme à la lutte contre la pauvreté et à l'insertion (CDHLCPI) rapport 2004 au wilaya de Trarza

[11] - د / سيدى محمود ولد سيدي محمد : المشاكل الهيكلية في موريتانيا، دمشق، 1992، ص: 69

[12] - وزارة التنمية الريفية والبيئة ، تقرير الوفد الموريتاني في ندوة الاكتفاء الذاتي لدول المغرب العربي ، نواكشوط 1995 ص: 45

[13] - وزارة التنمية الريفية والبيئة، تقرير الوفد الموريتاني في ندوة الاكتفاء الذاتي لدول المغرب العربي، نواكشوط، 1995، ص: 8-9

[14] - تقرير الوفد الموريتاني في ندوة الاكتفاء الذاتي لدول المغرب العربي، مرجع سبق ذكره، ص : 47 - 48

[15] - Hamada ould didi : la libéralisation de la filière riz en Mauritanie, NCKTT, Mai 1990, p : 66

16 - وزارة التنمية الريفية والبيئة، تقرير الوفد الموريتاني في ندوة الاكتفاء الذاتي لدول المغرب العربي، نواكشوط 95، ص: 46 - 47

17- Ministère du Développement Rural Et D'environnement et (Marc Lacharme) : Fascicule2" Le Plant de riz donné morphologique et cycle de la plante Juin 2001, p : 19

18 - Ministère du Développement Rural Et D'environnement et (Marc Lacharme) Fascicule 4" la mise en place des cultures, variétés, dates de semis, mode de semis (semis direct et pépinière -repiquage) Juin 2001, p : 3